

عن الدولة الدينية والدولة المدنية

أبو العلا ماضى *



تمهيد :

ثار فى الآونة الأخيرة لغط كثير حول مفهوم الدولة الدينية، فى مقابل مفهومين آخرين، واحد منها هو الدولة العلمانية، والثاني هو الدولة المدنية، ويستعمل التعبيران الأخيران أحياناً للتعبير عن شئ واحد، وأحيانا للتعبير عن شيئين مختلفين، طبعاً أقصد العلمانية - المدنية.

والحقيقة أن هذا الجدل ليس جديداً فى منطقتنا العربية ولكنه أحيانا يطفو على السطح وأحيانا يخبو، فهذا مرتبط بصعود وهبوط المشروع السياسى الإسلامي، أو اصطدامه مع أطراف فى السلطة أو خارجها، أو كما حدث فى مصر فى الفترة الأخيرة من ارتفاع تمثيل التيار الإسلامى في انتخابات مجلس الشعب المصرى حيث تجدد الجدل من جديد.

تحرير المسألة

ولابد للنظر في الموضوع من استخدام تعبير (تحرير المسألة) وهو التعبير التراثى لمعرفة حدود الموضوع وأين الإشكالية فيه، ولنبدأ بتعبير:

الدولة الدينية

فهذا التعبير لم تألفه ثقافتنا العربية الإسلامية طوال تاريخها منذ ما يقرب من ١٤ قرناً من الزمان أى منذ ظهور الإسلام، لأن الدولة التى قامت منذ ذلك التاريخ، وهى الدولة الإسلامية، لم تكن دولة دينية بهذا المفهوم الوافد من الغرب،

* كاتب و وكيل مؤسسى حزب الوسط

بالرغم من وجود حكم وراثي بعد الخلافة الراشدة، توارث الحكم فيه عائلات، وهو أمر مخالف للروح الإسلامية والنصوص النبوية التي حذرت من الحكم العضوض (أي الوراثي)، أعود فأقول إن الدولة الدينية لم تكن موجودة في النماذج التي حكمت في العهود الأولى لظهور الدولة الإسلامية القديمة.

وهذا التعبير ظهر في أوربا في العصور الوسطى وعصور التخلف، في حين كانت هذه العصور تألق للحضارة العربية الإسلامية، وحكم أوربا في ذلك الوقت رجال الكنيسة، ومارسوا ممارسات غريبة وعدوانية وتسلطية طاردت العلم والعلماء والمفكرين، وسيطرت على السلطة والثروة وأدت إلى ثورة ضد هذا النموذج من الحكم، حكم رجال الدين (أو الأكليروس) ونتيجة لهذا تم فصل الكنيسة عن الدولة (طبعاً لم يتم فصل الدين عن الدولة) وهذا هو النموذج الواضح للدولة الدينية، كما أن دولة «إسرائيل» هي النموذج الثاني للدولة الدينية، حيث إن الدولة أسست كمكان لتجمع اليهود من كل جنس ولون وعرق، فالدولة تنشأ لتجميع بشرى في مكان واحد، غالبا ما يكون أبناؤها من عرق واحد، أو عرق غالب، لكن نموذج دولة «إسرائيل» يجمع بين اليهود من أوربا الشرقية وهم من أعراق مختلفة وأوربا الغربية وهم أعراق أخرى ومن أمريكا، وهؤلاء جميعاً يعرفون بيهود «الأشكناز» أى الغربيين، كما تجمع اليهود من الدول العربية ومن أثيوبيا وغيرها، وهم من يعرفون «بالسفاريم»، فأساس البناء لهذه الدولة هو الانتماء الديني، فلذلك الدولة الدينية هي الدولة التي يحكمها رجال الدين (بالمفهوم الكنسي) والدولة التي تنشأ لتجميع أبناء الدين الواحد من كل عرق وجنس ومكان.

الدولة العلمانية

وحتى تعريف العلمانية والدولة العلمانية ليس عليه اتفاق فهناك تعريفات كثيرة، سواء من الناحية النظرية أو من حيث الواقع العملي، والعلمانيون هم الرجال المدنيون في التعريف الكنسي، في مقابل رجال الاكليروس (أي رجال الدين من القساوسة والرهبان ... الخ)، فلهذا عُرفت الدولة العلمانية على أنها النموذج المقابل للدولة الدينية بالمفهوم الكنسي الذي ساد في العصور الوسطى، واستعمل البعض كلمة العلمانية على أنها فصل الدين عن الدولة أو فصل الكنيسة عن الدولة، وغالى البعض في تعريف العلمانية على أنها النموذج المضاد للدين والتدين، كما عرفها البعض على أنها الموقف المحايد من الدين، وجرت تطبيقات مختلفة للدولة العلمانية في الغرب المسيحي فلا يمكن أن نقول إن الدولة العلمانية في فرنسا مثلها مثل الدولة العلمانية في ألمانيا، ولا كذلك مثل المملكة

المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا نكل هذه الدول تسمى علمانية، ومع هذا تعدد نموذج الدول واختلف من مكان إلى آخر والجدل حول كلمة علمانية أو الدولة العلمانية لم يحسم إلى تعريف واحد ومحدد، وظل النموذج المطبق لهذا العنوان هو نموذج غربي بامتياز، والدول العربية والإسلامية التى حاولت أن تطبق هذا النموذج كانت أشبه بالمسخ، لأنها بالرغم من المحاولات القوية لجعلها علمانية وفق النموذج الغربي «كتركيا» مثلا اصطدمت دائما مع القيم الإسلامية المتجذرة فى الشعب، لذلك أعود فأقول إن النموذج العلماني كان غربياً بامتياز ومناسبا لبيئته وحضارته وتطورها أما فى العالم العربي الإسلامي فالأمر مختلف.

الدولة المدنية

تطرأ الظروف المختلفة فى العالم العربي، كما سبق أن ذكرنا فالنموذج الأنسب في التعبير عن الدولة غير الدينية هو «الدولة المدنية»، فهي الدولة التى يحكم فيها أهل الاختصاص فى الحكم والإدارة والسياسية والاقتصاد .. الخ، وليس علماء الدين والتعبير الإسلامي أو «رجال الدين» بالتعبير المسيحي، وكذلك هي الدولة القائمة على قاطنيها الأصليين وهم غالبا ينحدرون من عرق واحد أو عرق غالب وإن تعددت دياناتهم ومذاهبهم أما نموذج الدولة الدينية التى تقوم على أساس «ثيوقراطي»، فهي نموذج غير معروف فى العالم العربي الإسلامي والدولة الوحيدة القريبة من هذا النوع فى العالم الإسلامي هي «إيران» حيث علماء الدين يتحكمون أو الملالي، وحيث السلطة المهيمنة للمرشد الأعلى أو ما يسمى بـ «ولاية الفقيه»، وهو نموذج يثير بين المسلمين اختلافاً أكثر مما يثير اتفاقا، وهو كما قلنا نموذج غير مسبوق فى التاريخ الإسلامي منذ ظهور الإسلام حتى يوم الناس هذا.

بالتالى حينما نريد أن نعبر عن دولة يحكمها رجال مدنيون متخصصون فى الحكم والإدارة والسياسية، وليس فقهاء أو مشايخ أو قساوسة .. الخ، فالأنسب هو استعمال دولة مدنية وليس دولة علمانية، لأنه كما ذكرنا التعبير الثانى وافد وغريب على الثقافة العربية الإسلامية، وهو تعبير سيئ السمعة، ودائما ما أقول إننا نريد أن نتجاوز التسميات إلى المضامين، أى أن المضمون للفكرة هو قيام الدولة على أساس مدني، وعلى دستور بشري أياً كان مصدره، وعلى احترام القانون والمساواة وحرية الاعتقاد ... الخ، فهذا المضمون إذ وجد فى دولة ما فهذا هو المطلوب ومحل قبول، وبالتالى نسميها الدولة سواء كانت هذه الدولة المدنية قديمة، كما كان فى غابر الزمان، أو الدولة المدنية الحديثة المعروفة فى زماننا هذا .

رؤية الحزب

لقد اختمرت فى ذهن مؤسسي الوسط، بعد طول عناء وعميق فكر، أن ما

دار فى أدبيات الحركات الإسلامية المختلفة من فكرة ضرورة قيام «الدولة الإسلامية»، أو حتى «الخلافة الإسلامية»، هو تفكير أقرب إلى المراهقة الفكرية منه إلى النضج الفكرى، لأنه لايوجد فى مبادئ الإسلام الواردة فى القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة أى تحديد أو تفصيل لشكل نظام الحكم أو شكل الدولة الواجب تبنى نموذجها ولكن الوارد هو القيم الحاكمة لهذه الدولة من العدل والشورى والمساواة .. الخ، وعليه فالخلافة ليست نظاما ورد نصه فى أحكام الإسلام الثابتة بقدر كونها تسمية لمنصب رئيس الدولة فى ذلك الحين، بل تم استخدام تعبير الخليفة وأمير المؤمنين للتعبير عن هذا الموقع، وبالتالى الدولة الإسلامية كان لها شكل قديم وأصبح لها الآن شكل حديث، فحينما نتحدث عن النموذج القديم للدولة الإسلامية نقول «الدولة الإسلامية القديمة»، وحينما نتحدث عن واقع الدولة الإسلامية الآن نقول «الدولة الإسلامية الحديثة»، فلا يوجد فى ذهن مؤسسى الوسط شكل مختلف عن الشكل القائم الآن، وإن كان هناك إضافة فستكون فى القيم المطلوب تفعيلها فى الدولة الإسلامية الحديثة.

وعليه فنحن، (فى حزب الوسط)، لانقبل نموذج الدولة الدينية كما عرفناها فى أول هذا المقال، من حيث حكم علماء الدين أو رجال الدين أو قيام دولة على أساس دينى محض، فى عضوية هذه الدولة، ولكن نقبل ونتبنى وندعم الدولة المدنية الحديثة القائمة على سلطة الشعب فى التشريع وكما ورد بالنص فى برنامج حزب الوسط الجديد فى المحور السياسى: «الشعب مصدر جميع السلطات التى يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى فى إطار من التوازن العام، وهذا المبدأ يتضمن حق الشعب فى أن يشرع لنفسه وبنفسه القوانين التى تتفق ومصالحه».

وكذلك يؤمن المؤسسون بتوزيع السلطات بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية كما يؤمنون بأساس المساواة التامة فى الحقوق والواجبات بكافة أشكالها ومنها السياسية، بين الرجل والمرأة والمسلم وغير المسلم، على أساس المواطنة الكاملة، ويؤمنون بالتعددية الفكرية والدينية والسياسية والثقافية، يؤمنون بتداول السلطة واحترام رأى الناخبين، والالتزام بالقانون وكونه حكم بين كل الأطراف والإقرار بكافة الحقوق من حقوق الإنسان وكل الحريات .. الخ، فهذه أهم ملامح الدولة المدنية الحديثة التى نقبل بها، ونرفض كل أشكال الدولة الدينية التى تقوم على فكرة أن هناك حكم باسم الله، وأن هناك من يمثل إرادة الله ويعبر عنها، مهما كان هذا الشخص أو الجهة أو الجماعة أو الحزب فكل هذا غير مقبول.